عائدات التعليـم

إعـــــداد

أ.م.د/ محمد النصر حسن محمد
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادي

د/آمال محمد إبراهيم
مدرس أصول التربية
كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادي

أ/ أسمـــاء السيد عثمان
باحث لدرجة الماجستير
كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى

٢٠١٧

المستخلص :

إن للتعليم عوائد ، وهو بذلك يعتبر إنفاق استثماري طويل الأمد ، ومن الممكن أن يكون إنفاق استهلاكي ويعد قياس معدل العائد على التعليم أحد المجالات التطبيقية الهامة في دراسات أسواق العمل ونظم التعليم، ولقد تباينت وجهات نظر الباحثين في تصنيفهم للعائد من التعليم ففريق منهم قسم عوائد التعليم إلى عوائد فردية وأخرى اجتماعية وفريق قسمها إلى عوائد استهلاكية وأخرى استثمارية، في حين قسمها فريق آخر إلى عوائد مادية وأخرى غير مادية، وفريق آخر قسم تلك العوائد من التعليم إلى مباشرة وأخرى غير مباشرة وبذلك يمكن تمييز أربع تصنيفات رئيسية ومتداخلة لعوائد التعليم ، تباينت أساليب قياس المردودات الاقتصادية للتعليم وتباينت تقديرات تلك الأساليب في مجال تحديد حجم العائد نتيجة لتباين المنطلقات النظرية الاقتصادية التي تحدد عوامل الإنتاج وعناصر النمو الاقتصادي ، تستخدم في قياس العائد الاقتصادي الفردي وأخرى تستخدم في قياس العائد الاقتصادي على الصعيد القومي ، تخذ المهتمون باقتصاديات التعليم مداخل متعددة لقياس العائد الاقتصادي للتعليم .

الكلمات المفتاحية : التعليم الاقتصاد – أحداث التعلم – الإنفاق على التعليم .

Education revenues

Dr.Mohamed El-Nasr Hassan Mohamed **Dr.Amaal Mohamed Ibrahem**

Asmaa El-Sayed Osman

Abstract :

Education spending is a long-term investment expense. Consumption spending and measuring return on education can be an important area of application in labor market studies and education systems. The researchers' views differ in their classification of return on education, Individual and other social and team divided into consumer and investment income, while the other team divided into material and intangible returns, and another team divided the proceeds from education to direct and indirect, so that four major classifications can be distinguished and interrelated to the returns of education, The methods of measuring the economic returns of education varied. The estimates of these methods varied in the field of determining the size of the return due to the different theoretical economic concepts that determine the factors of production and the elements of economic growth, which are used in measuring the economic return of the individual and others used in measuring the economic return at the national level. To measure the, economic return of education.

Key Word : Education Economy – Lerning eventes – Education spending.

مقدمة :

يعرف العائد الخاص بأنه الدخل الإضافي من العمل الناتج عن الزيادة في التحصيل الدراسي أو (التعليم الإضافي) وان حجم هذا الدخل دالة في سنوات الدراسة والخبرة فضلا عن نوعية التعليم، أما العائد الاجتماعي فهو مجموع العوائد (الملموسة أو غير الملموسة) التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل القومي والنمو الاقتصادي الناتج عن الأنفاق( ).

وبما أن للتعليم عوائد بحسب التعريف أعلاه فهو إذن إنفاق استثماري لكنه استثمار طويل الأمد لأن عوائده تحتاج إلى فترة تأخير للحصول عليها، وفي نفس الوقت يمكن أن يكون التعليم إنفاق استهلاكي عندما يصبح غاية لذاته فقط، فهو لا يكون استثمارا إلا عندما يكون محطة أعداد لمراحل متتالية من التعليم تنتهي بالاستفادة منه لخدمة الفرد والعائلة والمجتمع ( ).

قياس عائدات التعليم:

إن قياس معدل العائد على التعليم أحد المجالات التطبيقية الهامة في دراسات أسواق العمل ونظم التعليم، ولتقدير العائد على التعليم فقد تطورت مناهج تطبيقية لتقدير هذا العائد على مستوى الأفراد، حيث يتم تقدير العائد الخاص على التعليم بالتمعن في قرار الاستثمار في التعليم بواسطة الأفراد.

الهدف من قياس عائد التعليم وفائدته:

إن الهدف من قياس عائد التعليم وفائدته تظهر في النقاط التالية:

١. أنه أصبح من المسلم به أن الاستثمار في التعليم ينتج عنه فوائد اقتصادية ملحوظة إلا أنه يجب تحديد العلاقة بين هذا العائد وبين الإنفاق على التعليم، وفي البلاد النامية التي تهدف أساساً إلى تنمية اقتصادها تزداد الحاجة إلى وسيلة تبين دور التعليم في

التنمية الاقتصادية، ويصبح قياس عائد التعليم لبيان مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية أمراً حيوياً.

٢. إن قياس عائد التعليم يمكن أن يمد المخطط التربوي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل وعن الأهمية الاقتصادية للسياسات التعليمية المختلفة حتى يمارس الاختيار بينهما على أسس موضوعية سليمة.

٣. تظهر فائدة قياس عائد التعليم في أنه يمدنا بمعلومات عن تكلفة أنواع التعليم المختلفة ويمدنا بمعلومات عن التوازن بين العرض والطلب بالنسبة للفئات المختلفة من القوى البشرية المتعلمة كما يساعد مخططي التعليم على تحديد الأغراض وتزويدهم بالبيانات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة في ضوء أهداف واضحة.

٤.يوجه هذا العائد مخططي التعليم إلى اتجاه الاستثمار في أي نوع من أنواع التعليم بل في أي مرحلة يكون استثماراً والمدخل يشير إلى قلة العرض أو زيادته بالنسبة لفئات معينة من القوى البشرية.

٥. يوجه كذلك الأنظار إلى العلاقة بين الإنفاق على تعليم فئات القوى البشرية عالية المستوى وبين سوق العمل وإلى المجال الذي تعمل فيه الدولة لإغراء الأفراد على طلب أنواع معينة من التعليم وذلك بواسطة معالجة موضوع الحوافز ببراعة.

أهمية قياس عائدات التعليم :

١. علاقة التعليم بحياة الفرد والمجتمع وما يعود عليها من منافع مما أدى إلى الإقبال الشديد على التعليم مما يتطلب بذل الجهد والمال على حساب الاستثمارات الأخرى.

٢. دراسة عائدات التعليم بطرق القياس المختلفة تنير السبيل أمام الدارسين والمسئولين لاتخاذ القرارات الصائبة في الاستثمارات التعليمية، كما في اختبار البدائل والاستثمارات كتحديد الحجم المناسب للتوسع التعليمي بالنسبة لأحجام المشاريع الأخرى.

٣. تكشف عن مدى ملائمة أنظمة التعليم في سد احتياجات المجتمع من أفراد القوى العاملة، أو تخريج أناس لا يحتاجهم سوق العمل.

٤. تطوير البحث العلمي في هذا المجال يساعد على ازدهار التعليم.

وجهات النظر حول قياس العائد الاقتصادي من التعليم :

وجهة النظر الأولى : ترى أن التعليم ظاهرة إنسانية رفيعة تعلو فوق الحساب وفوق التقدير وأن قيمتها لا تقدر بمال ولا يمكن حسابها بأي حال.

وجهة النظر الثانية : ترى أن قياس العائد من التعليم يساعد على إبراز دوره في التنمية الاقتصادية على المستويين الفردي ولقومي ولكنهم يعترضون على استخدام نفس الأساليب والمقاييس التي يستخدمها الاقتصاديون في المجالات المادية.

وجهة النظر الثالثة : تؤيد مبدأ قياس العائد من التعليم تأييداً مطلقاً ولا ترى ما يمنع من استخدام نفس أساليب القياس التي تستخدم في قياس الظواهر المادية الجامعية.

مما سبق يتضح أن وجهة النظر الثانية هي الأقرب للواقع المعاش حيث إنها وسطاً بين وجهة النظر الأولى والثالثة، فضلاً عن أن ظاهرة التعليم في حد ذاتها هي ظاهرة إنسانية تستعصي على القياس الكمي الدقيق.

أنواع عائدات التعليم:

وتعد مسألة تصنيف العوائد للتعليم من إحدى المسائل المتعددة التي طالما تاه فيها كثير من الدارسين في الموضوعات التي تتعلق بمردودات تأتي من طبيعة العائد التربوي وكيفية تقويم ذلك العائد اقتصادياً، حيث إن النتائج التي تترتب على النشاطات التعليمية والتي تؤثر في التكوين الذوقي للأفراد أو تؤثر في طبيعة التعامل الاجتماعي بينهم آخره هي مظاهر لا يمكن إخضاعها لمعايير اقتصادية ولا يمكن بأي صيغة من الصيغ إخضاعها لتقييم نقدي غير أن هذه المظاهر بدورها سوف تؤثر في فعاليات

الأفراد بما فيها النشاط الاجتماعي والاقتصادي أي أنها مظاهر غير قابلة بطبيعتها للتقييم النقدي ولكنها تؤثر في النشاطات الإنتاجية والاقتصادية التي يمكن تقديرها نقديًا كما أن هذه التأثيرات التي يمكن أن نضع لها قيمة نقدية ليست كل تأثيرات تلك المظاهر بل جزء يسير منها، فالتقديرات الاقتصادية النقدية لهذا النوع من العوائد ما هي إلا تقديرات تقريبية.

وحيث أن النتائج المباشرة للنشاطات التعليمية التي تقوم بها مؤسسات التعليم والتي تتمثل بالمعارف والخبرات والمهارات هي نتائج لا يمكن تقدير قيمتها نقدياً ولا تحتوي في مكوناتها وعناصرها خصائص اقتصادية ولذا من الخطأ اعتبار هذه النتائج المباشرة والنشاطات التعليمية والفكرية لمؤسسات التعليم بل إن العوائد الاقتصادية تتمثل بالتأثيرات التي تتركها تلك النتائج التي تتمثل بمظاهر ذات طبيعة اقتصادية تترتب على بعض تلك النتائج وتبقي هناك نتائج أخرى لا تظهر تأثيراتها الاقتصادية من خلال مظاهر مباشرة بل تظهر عن طريق بعض المظاهر الوسيطة.

تصنيفات عوائد التعليم :

ولقد تباينت وجهات نظر الباحثين في تصنيفهم للعائد من التعليم ففريق منهم قسم عوائد التعليم إلى عوائد فردية وأخرى اجتماعية وفريق قسمها إلى عوائد استهلاكية وأخرى استثمارية، في حين قسمها فريق آخر إلى عوائد مادية وأخرى غير مادية، وفريق آخر قسم تلك العوائد من التعليم إلى مباشرة وأخرى غير مباشرة وبذلك يمكن تمييز أربع تصنيفات رئيسية ومتداخلة لعوائد التعليم كالتالي:

التصنيف الأول : عوائد استهلاكية – عوائد استثمارية:

١) العائد الاقتصادي للتعليم الذي يفيد أغراض الاستهلاك:

يستخدم الفرد النتائج التي تترتب على التعليم من وعي وثقافة وتغير في السلوك والأسلوب في التعامل الاجتماعي في الحياة اليومية كجزء من شخصيته، وتعد هذه

النتائج والآثار المترتبة عليها قيمة في ذاتها وأن النفقات التي وجهت لتلك النشاطات هي نفقات وجهت لأغراض استهلاكية كأية نفقات أخرى توجه لإشباع الحاجات الآنية للأفراد كالنفقات الخاصة بالطعام والكساء والصحة وغيرها من النفقات التي يوجهها المجتمع والأفراد لأغراض الاستهلاك وبذلك تكون النتائج التعليمية والآثار التي تترتب عليها هدفاً بذاتها. وكذلك فإن المجتمع يستخدم النتائج التي تترتب على التعليم لتلبية حاجته في مجال التغير والتحول الاجتماعيين الذين يستهدفهما لأجل الانتقال من حالة حضارية إلى حالة حضارية أفضل منها.

وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التعليم نفسه فللتعليم طبيعة خاصة حيث لا يزول أثر التعليم بزوال المؤثر حتى وإن كان الدافع وراء التعليم دافعاً استهلاكياً.

٢) العائد الاقتصادي للتعليم الذي يفيد أغراض الاستثمار:

تترتب على نتائج النشاطات التعليمية منافع اقتصادية في مجال الإنتاج سواء المادي أو الخدمي، ويعد هذا الجزء من النتائج التعليمية الذي يخدم أغراض إنتاجية في المستقبل وتحقيق أرباح نتيجة استخدامه في عمليات الإنتاج عائداً اقتصادياً يفيد أغراض الاستثمار، وتسهم النتائج التعليمية في أغراض الاستثمار من خلال إسهام مهارة القوى العاملة في عملية الإنتاج، وكذلك تستخدم نتائج التعليم لأغراض الاستثمار من خلال إسهام معطيات التقدم العلمي والتكنيكي في زيادة الإنتاج وفي تطوير العمليات الإنتاجية، كذلك يستخدم الأفراد والنتائج التي تترتب على تعليمهم من مهارة وتأهيل للحصول على مورد مالي طول حياتهم الإنتاجية وبذلك تصبح النتائج التعليمية عنصراً استثمارياً يمكن الفرد من تحقيق مكاسب مالية في المستقبل ويؤثر مستوى التعليم على حجم تلك المكاسب وفي حجم الدخل الحقيقي الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد في المستقبل والفارق في المدخولات التي يحصل عليها الأفراد

استناداً إلى مستوياتهم التعليمية يفسر درجة استثمارية النتائج التي تترتب على تعليم الأفراد.

ويكون العائد استهلاكياً – حسب رأى " كون " Cohn عندما يثمر إشباعاً أو منفعة لفترة وحيدة فقط في حين يعد استثماراً عندما يتوقع أن يثمر رضا أو منفعة في فترات مستقبلية فقط، وتعد التربية – كما تشير عديد من الدراسات – إنتاجاً يتصف بأنه تقسيم "بيني In Between Classification بمعنى أن لها عوائد استهلاكية وأخرى استثمارية مستقبلية( ).

التصنيف الثاني:عوائد مادية – عوائد غير مادية:

١) العوائد المادية :

تسهم النتائج التي تترتب على التعليم في عمليات الإنتاج ويترتب على ذلك خلق منافع اقتصادية ونمواً في الدخل القومي ومدخولات الأفراد وتسهم تلك النتائج في تنشيط الفعاليات الاقتصادية من خلال تطور عمليات الإنتاج والتأثير في أساليب الإنتاج وفي ظروف العمل وفي مختلف الفعاليات الإنتاجية والاستهلاكية للأفراد وللمجتمع، وأن هذه النتائج الاقتصادية قابلة للقياس والتقدير ويمكن تحديد العناصر التي تؤثر في تلك النتائج بصورة محددة وهكذا تعد هذه المردودات من حيث إمكانية قياسها نتائج اقتصادية مادية للتعليم( ).

٢) العوائد غير المادية :

هي تلك الفوائد أو المنافع غير المادية للاستثمار في التعليم و التي يمكن أن يتمتع بها الفرد وتنعكس آثارها على المجتمع ، ويرى البعض أيضا أن العوائد غير المادية هي مجموعة التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي نتيجة التعليم.

وحيث إن الغاية الرئيسية للنشاطات الاقتصادية غاية إنسانية تتمثل بمنفعة الإنسان وإشباع حاجاته المعنوية وتغيير الظروف المادية التي تمكنه من تطوير حياته الفكرية والجمالية و إغناء إنسانيته، وتلك هي غايات كل النشاطات الإنسانية بما فيها النشاطات التربوية والاقتصادية وتوظف في سبيل تحقيقها جهود إنسانية ونفقات مادية كبيرة، وهكذا تعد كل التغييرات التي تحصل في حياة الفرد المعنوية هي بمثابة عوائد لتلك الجهود ونتائج لتلك النفقات التي وجهت في سبيل تحقيق تلك الغايات في مجال تغيير الإنسان، ولقد أغفل هذا الجانب من العوائد الاقتصادية للتعليم الاقتصاديون والدارسون الموضوعات الاقتصادية في التعليم ومن حاول التطرق إليه لم يكن تطرقه إلا تلميحاً عارضاً ولم يعط له وزناً بين أشكال المردودات الاقتصادية للتعليم.

التصنيف الثالث : عوائد فردية – عوائد اجتماعية:

١) عوائد فردية:

إن هذا النوع من العائد الاقتصادي للتعليم يتمثل بالمردودات الاقتصادية التي يحصل عليها الأفراد على شكل مدخولات ومكاسب مادية نتيجة مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم التي يستخدمونها في مجال الإنتاج، والمردودات الاقتصادية للتعليم تظهر على شكل منافع للأفراد ويصبح التعبير عنها بأنها مكاسب اقتصادية للفرد ويحصل عليها نتيجة مهاراته وخبراته ومعرفته التي اكتسبها نتيجة للنشاطات التعليمية وهذه المكاسب التي يحصل عليها الفرد بصورة مادية وبصورة معنوية.

٢) عوائد اجتماعية:

ويعد هذا النوع من العائد الاقتصادي للتعليم جزءاً من العوائد الاقتصادية بجميع أنواعها، والتي تفيد أغراض الاستثمار أو أغراض الاستهلاك وكذلك المنافع الاقتصادية التي تظهر على أشكال مادية أو أشكال معنوية، والذي ينتفع منه المجتمع لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى أنها الفائدة التي تعود على الفرد

كعضو في المجتمع وتتمثل في زيادة التغيرات التي تطرأ على الفرد والمجتمع من تغير في نمط الحياة ، والعادات والتقاليد وتحسين حياة الأفراد بما يؤدى إلى التماسك الاجتماعي بينهم.

كما تتمثل العوائد الاجتماعية للتعليم في التعرف على مواهب الأفراد وتنميتها وزيادة مرونة الحركة الاجتماعية ، وإثارة الرغبة في التقدم وتهيئة الأفراد لتقبل التغير والاستعداد له وطلبه بطريقة فعالة وتعميق الإحساس بالحرية وحفز الابتكار والمبادأة عند الأفراد وتدعيم الانتماء السياسي ، وتطوير القيم الاجتماعية والثقافية .

التصنيف الرابع: عوائد مباشرة – غير مباشرة:

وفيه تنقسم عوائد التعليم إلى عوائد مباشرة (مادية واقتصادية) وأخرى غير مباشرة في النواحي الاجتماعية والثقافية لكل من الفرد والمجتمع، والتي لا تقل أهمية عن العائد الاقتصادي.

ويلاحظ هنا أن هذا التقسيم متأثراً بالتقسيم الاصطلاحي الشائع للتنمية (التنمية الاجتماعية في مقابل التنمية الاقتصادية.

١) عوائد مباشرة : وتشتمل العوائد الاقتصادية: زيادة دخول الأفراد والمجتمعات، وإعداد الطاقة العاملة اللازمة لتيسير عجلة التنمية الاقتصادية مع التغيرات المتلاحقة في الوظائف الناتجة أساساً من التقدم المعرفي والتكنولوجي وغير ذلك من جوانب التنمية الاقتصادية .

٢) عوائد غير مباشرة : يعرف البعض "العوائد غير المباشرة للتعليم " على أنها تلك العوائد غير الاقتصادية للتعليم قبل الجامعي والتي تعود على الفرد والمجتمع على السواء فتظهر جميعها في شكل فوائد خارجية في بعض الأحيان مثل خفض معدلات الجريمة ورفع مستوى الصحة والمعيشة داخل المجتمع.

أساليب قياس العائد الاقتصادي للتعليم:

وقد تباينت أساليب قياس المردودات الاقتصادية للتعليم وتباينت تقديرات تلك الأساليب في مجال تحديد حجم العائد نتيجة لتباين المنطلقات النظرية الاقتصادية التي تحدد عوامل الإنتاج وعناصر النمو الاقتصادي إذ هناك نظريات اقتصادية تعطي العامل من عوامل الإنتاج دوراً أكبر من العوامل الأخرى أو تعطي أدواراً متساوية لكل العوامل أو ترى عوامل النمو الاقتصادي بشكل مختلف عن تلك التي تحددها نظريات أخرى لذلك نرى أساليب متنوعة في قياس العائد الاقتصادي للتعليم، ويمكننا تصنيف هذه الأساليب إلى أساليب تستخدم في قياس العائد الاقتصادي الفردي وأخرى تستخدم في قياس العائد الاقتصادي على الصعيد القومي.

أساليب تقدير العائد الاقتصادي للتعليم (فردي):

يتخذ المهتمون باقتصاديات التعليم مداخل متعددة لقياس العائد الاقتصادي للتعليم ومن أهم هذه المداخل أو الطرق :

١) طريقة الارتباط البسيط Correlation Approach The Simple

وتتلخص هذه الطريقة في الوقوف على الارتباط بين مخرجات العملية التعليمية والمدخل القومي أو بين النشاط الاقتصادي والعملية التعليمية، ويتم ذلك في إطار مقارنة هذا الارتباط في عدد من البلاد في فترة واحدة، للوقوف على مدى الارتباط بين التعليم ونمو الناتج القومي الإجمالي، وقد بينت بحوث عديدة أن هناك ارتباطاً واضحاً بين القيد في التعليم والتخرج منه وبين زيادة الناتج القومي الإجمالي وزيادة دخل الفرد.

كما يمكن أن يحسب هذا الارتباط بتتبع الارتباط بين نمو التعليم وزيادة القيد في مراحله والتخرج في مؤسساته وبين نمو الدخل القومي في دولة واحدة في فترات زمنية مختلفة، وقد بينت دراسات تيودور شولتز T. Schultz أن ثمة ارتباطاً موجباً بين التعليم وزيادة الدخل القومي.

ومـن عيـوب هـذه الطريقـة أنهـا تهمـل أثـر العوامـل غيـر التعليميـة فـي النشـاط الاقتصادي، فعندما يزداد الدخل القومي بزيادة نمو التعليم وتطوره قد يكون رأس المال المادي هو الذي زاد الإنتاج والدخل وزاد في الوقت نفسه مقدار التعليم، وقد تكون من عوامل سوق العمل والعمالة أو أسعار النقد هي التي تفسر التذبذب صعوداً أو هبوطاً في أجور العمال أكثر مما يفسرها مستوى التحصيل العلمي.

٢) طريقة العامل الباقي The Residual Factor Approach:

حاول كثير من علماء الاقتصاد أن يقيسوا نسبة الزيادة في إجمالي الدخل القومي التي يمكن إرجاعها إلى ما أنفق من رأس المال والعمل وذلك في فترة زمنية معينة، ثم اعتبار الباقي نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم.

ويرجع الاقتصاديون ما قد يحدث من زيادة في الدخل القومي للمجتمع في فترة ما إلى العوامل التي يمكن أن تساهم في هذه الزيادة، تلك العوامل التي يمكن قياسها اقتصادياً مثل رأس المال والثروات الطبيعية وغيرها. ويتبقى بعد حساب هذه العوامل جانب لا يمكن تفسيره بعامل مباشر يعرف بالعامل الباقي أو (البواقي).

ويرى كثير من رجال الاقتصاد أن التعليم وما يرتبط به من بحث علمي وتقدم تقني هو مرجع هذه الزيارة غير المعروف أسبابها المباشرة (البواقي)، وهناك دراسات متعددة في هذا الصدد.

ولتلك الطريقة عيوبها و يعترف بها عادة الذين استخدموها ونقادهم على حد سواء فالعلاقة المتبادلة تكون رأس المال والتكنولوجيا ونمو المعرفة تعني أن الباقي يعزي إلى تزايد المعرفة قد يتضمن في واقع الأمر جانباً من تكوين رأس المال يتمثل في تحسين نوعية أصول رأس المال، كما أن ما يعزي إلى التعليم ليس منفصلان بقدر كاف، إذ ليست هناك تفرقة بين التعليم الشكلي وغير الشكلي أو الإشارة إلى الفروق في نوعية

التعليم أو مضمونه. رغم ما أسهمت به هذه الطريقة في لفت نظر الباحثين وواضعي السياسة إلى الدور الواضح، الذي يمكن أن يشارك به التعليم في زيادة الدخل القومي من خلال تحسين نوعية الموارد البشرية، إلا أن بها عديداً من الثغرات أو الصعوبات.

وهناك بعض الانتقادات التي تتعلق بطبيعة البيانات الإجمالية شائعة الاستخدام عن رأس المال وعدد ساعات العمل ومساحات الأرض المنزرعة، وغنى عن الذكر دور التعليم في هذه العوامل نفسها. ومن هنا فعزل التعليم عن بقية العوامل المتبعة يعد مشكلة، وهناك مشكلة أصعب تتعلق بعلاقات التفاعل بين التعليم وبين كل من مدخلات العمل، ورأس المال، والأرض، وهناك مشكلة أخرى تتعلق بشيوع استخدام الدالة الخطية المتجانسة في أغلب دراسات هذه الطريقة. ومعروف أن هذه الدالة تفترض اضطراد الزيادة والنقصان في المتغيرات المستقلة والتابعة، وهذا أمر صعب الحدوث في الظواهر الاجتماعية والتربوية.

٣) طريقة العائدات المباشرة وغير المباشرة للتعليم:

The Direct and indirect returns to education

وتقوم هذه الطريقة كما هو الحال في المشاريع الاقتصادية، على حساب تكاليف المشروع التعليمي، ثم حساب عائداته على المستوى الفردي أو القومي ثم نقوم بعملية طرح بسيطة نتوصل إلى الأرباح التي يدرها المشروع أو نقوم بعملية تقسيم بسيطة لنحصل على معدل إنتاجية التعليم من الدخل أو الأرباح.

أي أن هذه الطريقة تفترض أن التعليم ينتج عوائد مادية مباشرة يمكن قياسها بالنسبة للفرد والمجتمع، وأن هذا التعليم يتكلف نفقات متعددة يمكن أيضاً قياسها وقوام هذه الطريقة المقارنة بين أرباح الأفراد وبين تكلفة تعليمهم ونحصل على معدل العائد من التعليم عن طريق استخراج النسبة أو العلاقة بين الدخول وكل النفقات التي يدفعها الفرد أو المجتمع بما في ذلك المكاسب الضائعة. وقد بذلت محاولات متعددة لحساب

هذا المعدل على أساس قياس زيادة الدخل من أرباح الأفراد التي يفترض أنها نتيجة للتعليم ثم تقدر القيمة الحالية لهذه الدخول باستخدام إحدى الطرق المناسبة، والتي يغلب عليها التبسيط الرياضي.

إن الاستثمار في رأس المال المادي يعطينا عائداً أو ربحاً مادياً في حين أن المدارس تنتج تعليماً، وهذا التعليم متضمن في عقول المتعلمين الذي يستعملون مهاراتهم الناتجة عنه في كسب دخولهم المستقبلية، ومن ثم فإن حساب العائد من التعليم وفقاً لهذه الطريقة – يقوم على أساس حساب الفرق بين الأموال التي استثمرت وفي تعليمه خلال المراحل التعليمية المختلفة وبين ما يحصله هذا الفرد من دخول مالية في حاضره ومستقبله على مدى حياته.

وكلما زاد مستوى الفرد التعليمي زاد مستوى دخله، ويحسب عائد التعليم في هذه الحالة على أساس الفرق بين ما استثمر من أموال من أجل تعليم الفرد وما يعود من دخول في الوقت الحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من إمكانيات استخدام معدل العائد في التعليم وبعض النجاحات التي حققها في ذلك إلا أنه يفترضه الكثير من الصعوبات ويتعرض بالتالي لنقد شديد نلخص بعضه في الآتي:

١. تفترض هذه الطريقة أن الدخل يتوقف أساساً على التعليم في حين تشير عديد من الدراسات إلى وجود عوامل أخرى مهمة تؤثر في دخل الفرد.

٢. تحتاج هذه الطريقة إلى بيانات تفصيلية كثيرة جداً عن التكلفة والدخول للأفراد.

٣. لا تعبر فروق الدخل بدقة عن الفروق في إنتاجية العاملين على اختلاف مستوياتهم التعليمية.

٤. عادة ما تفترض حسابات معدل العائد للتشغيل الكامل للخريجين وهو أمر غير صحيح، لاسيما في عديد من الدول النامية التي تعاني بطالة واضحة بين خريجي التعليم بمختلف أنواعه.

٥. تهمل هذه الطريقة العوائد غير الاقتصادية للتعليم ويركز فقط على العوائد المادية.

أساليب تقدير العائد الاقتصادي للتعليم (جماعي):

يمكن للمجتمع أن يجني من التعليم فوائد اقتصادية واجتماعية كثيرة ومن هنا ظهرت دراسات تقيس العائد الاجتماعي للتعليم وهي دراسات تهتم بما يمكن أن يعود به التعليم من نفع على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، ويظهر هذا العائد من مقارنة الاستثمار في ميدان التعليم بالزيادة في الدخل القومي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن رجال الاقتصاد يرون أن العائد المباشر من التعليم على المجتمع هو أساس تقدير العائد من الاستثمار في التعليم نظراً للتمايز والاختلاف في دخول الأفراد ما بين العاملين في القطاعات الحكومية والعاملين في القطاعات الخاصة.

صعوبات ومشكلات قياس العائد من التعليم الأساسي :

١. أن استغلال رأس المال في حالات كثيرة منها التعليم لا ينتج عنه نتاج يمكن تسويقه وقد يكون مستطاعاً في بعض الحالات أن تنسب قيمة ما إلى العائد ولكن في عدد كبير من الحالات يبدو من المشكوك فيه أن نستطيع حساب العائد المالي في مثل هذه الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي لكل فرد عندما نقارن ذلك بالعائد من الاستثمارات الأخرى.

٢. إن عملية تحديد المصدر المالي تهتم إلى حد كبير بأوجه النشاط التي لا تمثل استثماراً على الإطلاق في لغة الاقتصاد من إضافة المبالغ المادية.

٣. يوجه النقد لحساب وقياس عائد التعليم في أنه يهمل قياس العوائد الاقتصادية غير المباشرة التي تعزي إلى العليم مثلها مثل العوائد غير الاقتصادية كما يوجه النقد إليه أيضاً بسبب طريقة حصوله على بيانات الدخل بين عينة مقطعية تعكس حالات العرض والطلب الحاضرة والماضية وتثير التشكك حول إمكانية اتخاذ المدخل كمرشد في اتخاذ القرارات الخاصة باحتياجات المستقبل.

٤. إن الحقائق والبيانات التي يبني عليها حساب معدل العائد من التعليم وخصوصاً في البلاد النامية قد لا تكون دقيقة بالقدر الكافي.

وعلى الرغم من صعوبة حساب عائد التعليم حساباً دقيقاً فإن جميع الاقتصاديين يجمعون على أنه يقدم إسهاماً مهماً في الاقتصاد، ومن جهة ثابتة فمقدار ما يمثل النظام التعليمي هدفا من أهداف خطة التنمية فالحاجة إلى تقدير مردوده وعائده هي أقل إلحاحاً طالما أنه لا يوجد أي إمكانية لاستبداله بشيء آخر.

المراجع

المراجع العربية:

- احمد إسماعيل حجي، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي "التعليم والأسرة والإعلام" ، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م.
- حسان محمد حسان وآخرون، أصول التربية، القاهرة : دار الكتاب الجامعي، ط٣، مزيده ومنقحة، ٢٠٠٤م
- رفعت عزوز وطارق عبد الرءوف عامر، اقتصاديات وتمويل التعليم (مفهومه – أسسه – أهميته)، القاهرة، مؤسسة طيبة للطبع والنشر، ٢٠٠٩ م.
- سمير عبد الوهاب الخويت، ، النظرية في اقتصاديات التعليم الجامعي (نظريات الكلفة – العائد)، طنطا، دلتا للطباعة والكمبيوتر والتطوير، ٢٠٠٤م.
- عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، ط(٣)، الاردن ، ٢٠٠٨م.
- عدنان وديع، اقتصاديات التعليم، سلسلة جسر التنمية، العدد(٦٨) ، السنة (٦) ، المعهد العربى للتخطيط في الكويت، الكويت، ٢٠٠٧ م.
- على عبد القادر على، قياس معدل العائد على التعليم، سلسلة جسر التنمية ، العدد (٧٩) ، السنة (٨) ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ٢٠٠٩م.
- محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م.
- ياسر خالد سلامة، اقتصاديات التعليم، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠١٠م .

المراجع الأجنبية:

- Colm Harmon , Hessel Osterbeek & Ian Walker , The Returns to Education : A Review of Evidence , Issues & Deficiencies ,(London , WBL , Dec . 2000).
- Johnston , G. , Healthy , "Wealthy & Wise A Review of the Wider Benefits of Education" Working Paper 104 , New Zealand Treasury , New Zealand 2004.
- Joy Murray , The Wider Social Benefits of Education: A Research Report , (Sydney , the university of Sydney , Center for Intergrated Sustainability Analysis Nov 2007).
- R. Desjaradins &T. Schuller, Introduction: Understanding the Social Outcomes of Learning ,In measuring the Effects of Education on Health & Civic Engagement , Proceeding of the Copenhagen
- Symposium, (Paris : Organizations of Economic Co-operation and Development,2006).
- The center for Research on the Wider Benefits of Learning , The Wider Benefits of learning : A synthesis of findings , Brief No: RCB 05-06 (London the center for research on the Wider Benefits of Learning , 2006.

مواقع الانترنت:

- متاح عبر الانترنت www.dr-saud-a.com موقع سعود بن عيد العنزي- اقتصاديات التعليم. موقع متخصص في خدمة البحوث وجمع المؤتمرات، آخر زيارة ٢٠١٥/٢/٢٢.